

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الخامسة والسبعون

الجلسة ٨٧٦٥

الخميس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إستونيا	السيد يورغنسون
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد كريديلكا
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ما تجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

## جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2020/952)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وفدولة مباشرة

الرجاء إعادة التدوير



2025960 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

### العودة إلى قاعة مجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالروسية): قبل أن نعتمد جدول أعمال جلسة اليوم، أود أن أهنئ جميع الأعضاء على العودة إلى قاعة مجلس الأمن. كانت آخر جلسة عقدناها في القاعة تحت رئاسة الصين في آذار/مارس (انظر S/PV.8745). وأود أن أشكر جميع الأعضاء على دعمهم لقرار العودة إلى قاعة مجلس الأمن. لقد كانت قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مضيافة جدا، لكننا كنا بحاجة إلى العودة إلى قاعتنا، وقد فعلنا ذلك اليوم. وأود أن أشكر الأمانة العامة على دعمها لقرارنا المشترك.

وأود أن أقول إنه في حين أننا وضعنا فواصل بلاستيكية، فإن صحتنا وسلامتنا تتوقفان علينا في المقام الأول. وينبغي لنا التصرف على نحو مسؤول. على سبيل المثال، قبل هذه الجلسة مباشرة، خضعت لاختبار لمرض فيروس كورونا. ويسرني أن أقول إنه جاء سليبا. وأحث الأعضاء على إجراء هذا الاختبار كلما أمكن لهم ذلك حفاظا على سلامتهم وسلامة كل فرد في القاعة.

### إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

### الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2020/952)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشارك السيد النظيف في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/952، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. وأعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني دائما أن أقدم تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2020/952)، خاصة في وقت يمر فيه البلد بلحظة حرجة من تاريخه.

شهدت الفترة من حزيران/يونيه إلى منتصف أيلول/سبتمبر المشمولة بالتقرير تطورات اجتماعية وسياسية هامة. وخلال اجتماعي الإلكتروني مع المجلس في ٢٧ تموز/يوليه، أشرت إلى الأسباب الرئيسية للأزمة الراهنة على النحو التالي: أولاً، إضعاف المؤسسات المركزية وفقدان الثقة في الأطراف السياسية الفاعلة وصعود الزعماء الدينيين؛ وثانياً، تأخر تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية؛ وثالثاً، تدهور الحالة الأمنية، لا سيما في وسط البلد، ما أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان والتي غالباً ما وثقتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأحالت توصيات إلى الحكومة، ولكنها للأسف لم تؤد إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.

وأدى هذا الوضع إلى شلل في مؤسسات مالي، ولا سيما المحكمة الدستورية والجمعية الوطنية. وفي هذا السياق من الجمود، أدى تمرد ١٨ آب/أغسطس إلى استقالة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا. وقد أدان المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الأمين العام ومجلس الأمن، الانقلاب العسكري. وبالإضافة إلى إدانة هذا التغيير غير الدستوري، قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب

وتتكون الحكومة، التي تشكلت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، من ٢٥ عضواً، وفقاً لتوصيات الحوار الوطني الجامع، منهم أربع نساء - أي ما يعادل ١٦ في المائة من الحكومة، وهو ما يقل كثيراً للأسف عن حصة الـ ٣٠ في المائة التي يقتضيها القانون - و ٢١ رجلاً، بمن فيهم أربعة من أفراد الجيش.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن هذه هي المرة الأولى منذ توقيع الاتفاق، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، التي تنضم فيها الحركات الموقعة رسمياً إلى حكومة مالي. إن هذا التقدم كبير جداً وذو دلالة رمزية كبيرة. وهو نتيجة لانفتاح السلطات الجديدة والحركات الموقعة، التي شجعتها مساعينا الحميدة من أجل بناء الثقة. وبفضل هذه الثقة، أُدرج اتفاق السلام في ديباجة الميثاق، ويُكرّس تنفيذه بوصفه إحدى مهام الحكومة. ولذلك، رحب شعب مالي والبلدان المجاورة، ونحن من بينها، مع ارتياح حقيقي برفع الجماعة الاقتصادية للجزائر، التي كانت قد فرضتها، عقب بيان الرئيس المؤقت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وكما يلاحظ الأعضاء، فإن عام ٢٠٢٠ في مالي اتسم بالكثير من الاضطرابات والشكوك السياسية. فقد كان البلد بلا حكومة لأكثر من أربعة أشهر وتضاعفت التحديات، لا سيما مع جائحة فيروس كورونا والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها. وأدت هذه الحالة أيضاً إلى تأخير كبير في تنفيذ اتفاق السلام، كما أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، التي كانت كامنة بالفعل.

غير أن البعثة المتكاملة، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ظلت ملتزمة طوال هذه الفترة وواصلت أنشطتها، بما في ذلك دعم استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي.

وبالمثل، واصلت البعثة المتكاملة، كجزء من خططها للتكيف، تسيير دورياتها وإقامة قواعدها المؤقتة من أجل حماية المدنيين ودعم قوات الأمن والدفاع المالية. وبهذه الطريقة، قامت

أفريقيا تعليق عضوية مالي في جميع مؤسساتها وأعلنت فرض جزاءات، بما في ذلك إغلاق الحدود وفرض حظر جوي وتعليق المعاملات المالية إلى حين إجراء عملية انتقالية مدنية.

ومنذ ذلك الحين، نُظمت أيام من المشاورات الوطنية في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، وأدت إلى اعتماد ميثاق للمرحلة الانتقالية، يكمل الدستور الحالي. ووفقاً لما ينص عليه الميثاق، عُين رئيس للمرحلة الانتقالية في شخص باه نداو، وهو عميد متقاعد ووزير دفاع سابق. وعُين العقيد أسيمي غويتا، رئيس المجلس العسكري الحاكم، نائباً لرئيس المرحلة الانتقالية ومسؤولاً عن الدفاع والأمن. وأدى كلاهما اليمين الدستورية في ٢٥ آب/أغسطس أمام المحكمة العليا. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، عين رئيس المرحلة الانتقالية مختار عواني، وهو وزير خارجية سابق، رئيساً للوزراء، وذلك وفقاً لميثاق المرحلة الانتقالية.

(تكلم بالفرنسية)

وعدّد الرئيس باه نداو، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة أدائه اليمين الدستورية في ٢٥ أيلول/سبتمبر، عدداً من الأولويات التي يأمل أن تتحقق خلال الفترة الانتقالية، معرباً عن أمله في أن تكون مرحلة سلسلة.

وتشمل تلك الأولويات، أولاً، تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن المالية من حيث المعدات والتدريب.

والأولوية الثانية هي مكافحة الإفلات من العقاب، والتي عبّر عنها بالعبارة الشهيرة الآن: "لا أستطيع أن أضمن القضاء التام على الفساد، ولكنني ألتزم بضمان عدم إفلات أحد مطلقاً من العقاب".

وتتمثل الأولوية الثالثة في تنظيم انتخابات حرة وشفافة، ستكون أساسية للعودة إلى النظام الدستوري في البلد.

والأولوية الرابعة هي تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي نتج عن عملية الجزائر.

رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما أشيد بعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، اللذين حشدا جهودهما بعد ساعات من اندلاع الأزمة السياسية في مالي.

وترحب فرنسا بالمرحلة الانتقالية في مالي. وقد تم تعيين السلطات المسؤولة عن العملية، ونتمنى لهم كل النجاح. ونشر ميثاق للمرحلة الانتقالية. وترحب فرنسا بالإفراج عن الأفراد المحتجزين منذ ١٨ آب/أغسطس. وأخيرا، نرحب برفع الجزاءات من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونؤيد دعوتها إلى حل "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب".

ويجب أن تؤدي هذه المرحلة الانتقالية إلى إجراء انتخابات مفتوحة وحرّة ونزيهة في غضون الأشهر الـ ١٨ المقبلة وإلى إعادة إرساء النظام الدستوري. وتحت فرنسا السلطات الجديدة على استغلال هذه الفترة لإرساء أسس الإصلاحات الدستورية لبناء ديمقراطية أقوى وأكثر شرعية، وفقا للتوقعات التي أعرب عنها شعب مالي. وثمة أهمية بالغة لأن تشمل العملية جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب، وفقا للقرار ٢٥٣١ (٢٠٢٠).

وأود أن أبرز ثلاث أولويات للشهور المقبلة.

أولا، يجب أن نواصل كفاحنا ضد الإرهاب. وقد حقق الزخم الجديد الذي بدأ في كانون الثاني/يناير، عقب مؤتمر قمة باو، مكاسب في عدد من المجالات. وعلى الرغم من الأحداث التي وقعت في باماكو، فقد حافظ جيش مالي على خط سيره. وأضحت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فعالة ومكثفة ذاتيا أكثر من أي وقت مضى. وهي لا تزال بحاجة إلى الدعم. فالجماعات الإرهابية تعرف كيف تتكيف. ويجب أن تدعم المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية الإنجازات الأمنية بروح النهج المتكامل الذي يدعمه "الائتلاف المعني بمنطقة الساحل". وترحب فرنسا بمشاركة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

عملية "سيكا" بتيسير عودة القوات المسلحة المالية إلى لايبانغا في منطقة غاو المتاخمة لجمهورية النيجر.

ويمكننا الآن أن نأمل، بعد أن تشكلت الحكومة الجديدة ورُفعت الجزاءات، في الإسراع بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي سيكون بمثابة الهيئة التشريعية طوال فترة الـ ١٨ شهرا الانتقالية.

وفي الواقع، يتوقف إجراء انتخابات ذات مصداقية يمكن أن تؤدي إلى العودة إلى النظام الدستوري على تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية والانتخابية والإدارية المنصوص عليها في ميثاق المرحلة الانتقالية. واستنادا إلى وجهة النظر هذه، فإن المرحلة الانتقالية تشكل فرصة أمام نساء مالي ورجالها لإخراج بلدهم من هذه الحلقة الجهنمية التي تتخللها سلسلة من الانقلابات الدورية.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لمواصلة تقلص الدعم والمساعدة طوال هذه المرحلة الهامة من أجل الخروج من الأزمة في مالي بالتنسيق مع المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولذلك، فإن نجاح المرحلة الانتقالية أمر في المتناول. ولا تزال الكرة في ملعب نساء مالي ورجالها. ويجب عليهم إحداث طفرة على الصعيد الوطني. ومن جانبها، فإن البعثة المتكاملة تقف بجانبهم أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد النظيف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد النظيف، على إحاطته وعلى عمله بصفته

تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ١+٣).

أود في البداية أن أحيي بحارة السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته وعلى التزامه الثابت بتحقيق الاستقرار في مالي.

لقد كان تدهور الحالة الاجتماعية والسياسية في مالي في أعقاب الاحتجاجات التي أدت إلى أحداث ١٨ آب/أغسطس، مع ما صاحب ذلك من تغيير للنظام الدستوري، باعثا على القلق في بلدانا. وفي ضوء الأثر السلبي الذي كان من المحتمل أن تحدثه هذه التطورات على الاستقرار والحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في مالي، وعلى وجه التحديد على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، فرض الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات.

ويسعدنا اليوم أن نلاحظ التقدم المحرز نحو استعادة الأحوال الطبيعية في مالي، بما في ذلك نشر ميثاق للمرحلة الانتقالية، يأخذ بعين الاعتبار قرارات رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن العودة التدريجية إلى النظام الدستوري في البلد. وقد سمحت هذه التطورات الإيجابية برفع الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومع ذلك، تنتظر المرحلة الانتقالية مهام هامة تتجلى في مكافحة الإرهاب، واستعادة السلام والأمن في جميع أنحاء البلد، والإصلاحات المؤسسية التي تفضي إلى استعادة السلام الاجتماعي في البلد، وتفعيل منطقة التنمية الشمالية بالكامل.

ولا يزال اتفاق السلام والمصالحة في مالي أفضل إطار لهذه الإصلاحات المؤسسية الضرورية والعاجلة وهذه المهام ذات الأولوية. ويجب أن يشكل تنفيذه أولوية. كما أن الاستمرار في تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي أمر بالغ

ثانيا، يجب استئناف تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي دون مزيد من التأخير. فبعد إحراز تقدم في أوائل العام، توقفت العملية منذ حزيران/يونيه. وتود فرنسا أن تؤكد من جديد أنه لا بديل عن هذا الاتفاق لتحقيق مصالحة طويلة الأجل بين أبناء شعب مالي.

وكان مجلس الأمن قد حدد، لدى تجديد ولاية البعثة المتكاملة، الإجراءات ذات الأولوية لإعادة إدماج المتمردين السابقين في القوات المسلحة الوطنية، وهي: الإصلاح المؤسسي؛ وتنمية المناطق الشمالية؛ ومشاركة المرأة. وخريطة الطريق هذه واضحة، ويجب على شعب مالي أن يعتنم فرصة استعداد البعثة المتكاملة للمساعدة في هذه المهام. ومشاركة المجموعات الموقعة على الاتفاق في الحكومة الانتقالية علامة مشجعة في هذا الصدد.

أخيرا، فإن الأولوية الثالثة هي تحقيق الاستقرار في وسط مالي. وومن الضروري أن يحترم جميع المعنيين القانون الدولي الإنساني وأن تعمل السلطات الانتقالية لوضع إطار للحوار والمصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان. وتلاحظ فرنسا فتح تحقيق في أعمال العنف التي وقعت خلال الشهور الأخيرة وتحث السلطات على استكمالها بطريقة محايدة ومستقلة من أجل تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

ودعما لتلك الجهود، تواصل البعثة المتكاملة توفير الحماية للعمل المدني. ولكن لتحقيق هذه الأهداف بالكامل، يجب تنفيذ خطة التكيف الخاصة بالبعثة المتكاملة، بما في ذلك من خلال توفير طائرات هليكوبتر إضافية. وأدعو الدول الأعضاء إلى تلبية هذه الاحتياجات العاجلة.

وفي هذه الفترة الحاسمة، يجب أن نؤكد من جديد دعمنا للبعثة المتكاملة وللأولويات التي عهدنا بها إليها. ومن المهم أيضا تشجيعها صراحة على دعم عملية الانتقال. وفي ختام هذا الجلسة، ستقترح فرنسا مشروع بيان رئاسي يجسد هذه النقاط.

السيد أوغي (النيجر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلى بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، أي

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة دعم شعب مالي في تنفيذ خارطة الطريق خلال الأشهر المقبلة. ويتطلب السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في مالي أن تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا بشكل وثيق وأن تتضافر جهودها لتحقيق السلام الدائم. إن صون السلام والأمن والاستقرار في مالي أمر حيوي لتحقيق السلام والأمن والهدوء في جميع أنحاء غرب أفريقيا وخارجها.

ونظرا لأن أحداث ١٨ آب/أغسطس في باماكو ليست جديدة على شعب مالي، فإن هناك حاجة إلى إعادة النظر في نموذجي السياسة والحوكمة الماليين، والطريقة التي يعمل بها الشركاء الإنمائيون الدوليون في البلد. ويجب أن تكون الخطط والبرامج الإنمائية محورها الناس وأن تعزز المشاركة الشاملة والملكية الكاملة من جانب الشعب المالي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن يكون الشعب المالي الفاعل الرئيسي في استعادة الاستقرار في بلده.

وفيما يتعلق بالأمن، لا تزال مالي ومنطقة الساحل عرضة لفظائع الإرهاب. ويتطلب التطرف العنيف والعنف القبلي والجريمة المنظمة عبر الوطنية اهتماما أكبر. ولا يزال نشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات على المدنيين، وقوات حفظ السلام التابعة للبعثة، والقوات المالية، وندينها. ونؤكد من جديد أنه يجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة إلى العدالة.

وسنواصل التأكيد مجددا على أن السلام منفعة عالمية عامة. إن التهديدات التي يتعرض لها الأمن في مالي وفي منطقة الساحل تمتد عبر الحدود ويمكن أن تكون لها تداعيات كارثية على بقية القارة الأفريقية والعالم بأسره. ويجب دعم جهود دول منطقة الساحل على النحو المناسب، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لا سيما في تعهداتها الجماعية.

وقد أتاحت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تنفيذ عدة عمليات واسعة النطاق منذ إنشائها في عام

الأهمية إذا ما أردنا التغلب على التحديات في وسط مالي. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو جميع أصحاب المصلحة السياسيين في مالي إلى الالتزام بعزم بإجراء حوار حقيقي وشامل في إطار الاتفاق وعملية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي بشكل شامل للتحديات التي تواجهه مالي حاليا.

وتشيد مجموعة ١+٣ بالبيان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وتعرب عن دعمها الكامل لمالي وتدعو مختلف أصحاب المصلحة في مالي إلى دعم السلطات المدنية الجديدة في مالي واستعادة سيطرة الدولة وسلطتها في جميع أنحاء البلد وضمان استئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الحيوية.

ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تنفيذ تلك الأولويات على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥٣١ (٢٠٢٠)، بما في ذلك إسهامها في المصالحة والتماسك الاجتماعي في وسط مالي وشمالها على حد سواء. ولا بد من البناء على دعمها الحيوي، الذي سمح بإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية الجديدة التي أعيد تشكيلها، على الرغم من التحديات التي لا تزال يتعين مواجهتها.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان، من أجل تعزيز التقدم المحرز بالفعل، أن نكثف جهودنا من أجل التصدي لجميع التحديات المتبقية حتى تتمكن الوحدات المعاد تشكيلها ونشرها من الاضطلاع بدورها والإسهام بفعالية أكبر في الأمن في شمال مالي، بما في ذلك في كيدال، وتيسير عودة سلطة الدولة في تلك المناطق.

وفي السياق نفسه، تشيد مجموعة ١+٣ بالالتزام وجهود الوساطة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال الأشهر الأخيرة. ويعكس ذلك ملكيتها وقيادتها في عملية الحل السلمي للأزمات المتعددة الأبعاد التي تعصف بالمنطقة. ونشجع

بمر منها البلد من أجل الإسهام في تحقيق الاستقرار في البلد وضمن انتقاله إلى ديمقراطية مستقرة ومزدهرة تماما.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام محمد صالح النظيف على إحاطته.

لقد استمعت باهتمام إلى الملاحظات التي أبدتها أعضاء آخرون في مجلس الأمن، ولا سيما ممثل النيجر بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في المجلس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين. وأعتقد أن العديد من وجهات نظرهم تستحق اهتمامنا الرفيع المستوى.

وقد أثارت الحالة الأخيرة في مالي اهتماما واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي. وتتابع الصين عن كثب التطورات الأخيرة في مالي. ويسرنا الإحاطة علما بأداء رئيس ونائب رئيس الحكومة الانتقالية اليمين وتعيين رئيس للوزراء. وأصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بلاغا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن قرارها رفع الجزاءات المفروضة على مالي. ونرحب بهذه التطورات الإيجابية ونثني على الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة في مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التزامهم بالحل السلمي للأزمة.

ومع ذلك، من أجل استعادة السلام والاستقرار في مالي، لا تزال هناك تحديات كثيرة. لقد توقف تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي وسط وشمال مالي، تدهورت الحالة الأمنية والإنسانية، وتفاقت بفعل عوامل جديدة ومعقدة تتصل بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويحدونا أمل صادق في أن تضع جميع الأطراف في مالي مصالح البلد والشعب في المقام الأول، وأن تظل على مسار الحوار والتعاون وأن تبني على الزخم الإيجابي، من أجل تشكيل الحكومة الانتقالية بدون تأخير، والنهوض بالمرحلة الانتقالية بشكل مطرد.

وفيما يتعلق بالتركيز على الخطوات المقبلة، نعتقد أنه من المهم مواصلة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ومنذ توقيع

٢٠١٧، بما يتماشى مع ولايتها. ولكي تكون جهودها أكثر اتساعاً وحسماً، تتطلب دعماً مستداماً يمكن التنبؤ به.

وتشيد مجموعة ٣+١ بدعم المجتمع الدولي، ولا سيما دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومما يشجعنا التقدم المحرز في إطار القرار ٢٥٣١ (٢٠٢٠) بشأن تحسين الدعم المقدم إلى القوة المشتركة. وسيكون لذلك أثر تنفيذي فوري على القوة.

ومع ذلك، وبالنظر إلى أحكام القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩)، الذي ينص تحديداً على أن دعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يجب ألا يتدخل في أداء البعثة المتكاملة، ونظرا لما جرى مؤخرا على الصعيد الاجتماعي والسياسية والأمنية في مالي، مما يتطلب أن تضاعف البعثة جهودها وأن تركز على المهام الأساسية لولايتها من أجل تحقيق أولوياتها الاستراتيجية، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لتقديم دعم قوي للقوة المشتركة من خلال مكتب مخصص للدعم، كما اقترح الأمين العام في مناسبات عديدة.

وفي الختام، لا تزال الحالة الإنسانية في مالي ومنطقة الساحل مصدر قلق بالغ. وتتطلب عواقب مرض فيروس كورونا والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي، التي ازدادت بوتيرة مثيرة للقلق، تمويلا عاجلا لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٠. وإلى غاية ٣١ آب/أغسطس، لم يرد سوى ٣٥ في المائة من مبلغ ٤٧٤ مليون دولار المطلوب لتنفيذها.

وبغية التصدي على نحو مستدام للتحديات العديدة التي تواجه المنطقة، يجب أن نعتمد نهجا شاملا للتصدي للتحديات المباشرة التي تواجه مالي والمنطقة عموما، أي في مجالات التنمية والفقر والبطالة.

وفي ظل هذه الخلفية، ندعو شركاء مالي الدوليين إلى تكثيف جهودهم لدعم مالي في هذه المرحلة الدقيقة للغاية التي

ويجب زيادة الدعم والتأزر على الصعيدين الدولي والإقليمي. وذلك يعني أننا بحاجة إلى مواصلة دعم البلدان الأفريقية في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية ودعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في أدوارهما الهامة للمساعدة في النهوض بعملية الانتقال في مالي.

ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام والبعثة المتكاملة على مواصلة أداء واجباتهما في ظل ظروف معقدة، وندعم أنشطتهما الحيوية المستمرة للحفاظ على السلام والاستقرار في مالي. ونحث أصحاب المصلحة الماليين على زيادة التنسيق مع البعثة المتكاملة وضمان سلامة وأمن حفظة السلام.

إن مالي تقف عند منعطف حاسم في الوقت الحالي. ويجب على الأطراف المالية أن تستغل هذه المرحلة الانتقالية كفرصة لفتح صفحة جديدة للسلام والاستقرار والازدهار على الصعيد الوطني. وتقف الصين على أهبة الاستعداد، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، لمواصلة الإسهام في السلام والتنمية في مالي.

**السيد دانغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن إندونيسيا وفيت نام، وهما الدولتان الأخريان العضوان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجلس الأمن.

أود في البداية أن أشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الثاقبة. ونرحب بالسفير عيسى كونفورو، الممثل الدائم لمالي، في هذه الجلسة.

ونعيد تأكيد دعمنا لوحدة مالي وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. إننا نشعر بالقلق من أن الشعب المالي لم ينعم بعد على نحو كامل بالسلام والاستقرار، منذ إبرام اتفاق السلام والمصالحة في مالي في عام ٢٠١٥.

وتتابع التطورات الأخيرة في مالي عن كثب ونخطط علما بتعيين رئيس الحكومة الانتقالية ورئيس وزرائها في مالي. ونشارك

الاتفاق في عام ٢٠١٥، تم إحراز تقدم كبير بفضل جهود جميع الجهات المعنية في مالي. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ونحث الحكومة الانتقالية وأصحاب المصلحة في مالي على تجديد التزاماتهم بالاتفاق والنهوض بتنفيذه بالافتتان مع العملية الانتقالية، من خلال جملة أمور منها الإصلاح المؤسسي؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإعادة بسط سلطة الدولة. ومكافحة الإرهاب أولوية أخرى. فتقرير الأمين العام (S/2020/952) يشير إلى زيادة وتيرة الأنشطة الإرهابية، مع استفادة التنظيمات الإرهابية من الأوضاع الهشة الحالية، مما يزيد من تفاقم الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي. وهذه الاتجاهات تدعو إلى زيادة اليقظة.

ونشجع الحكومة الانتقالية على العمل بشكل أوثق مع المجتمع الدولي وعلى استخدام جميع الوسائل المتاحة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتؤيد الصين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من خلال دعمها المستمر للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار معايير ولايتها.

ويجب أن تواصل التنمية المستدامة المضي قدما من أجل القضاء على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. لقد أكد ممثل النيجر للتو، باسم الأعضاء الأفارقة في المجلس، على ضرورة أن نتبع نهجا كليا. وأنا أتفق تماما مع ذلك. وأعتقد كذلك أن من المهم أن تزيد حكومة مالي الانتقالية من التزاماتها تجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن تزيد من استثماراتها فيها، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة في منطقة التنمية الشمالية، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى لشعبها من أجل تحسين مستوى معيشتهم بشكل فعال. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل ومساعدة مالي في مكافحتها كوفيد-١٩ ودعم انتعاشها الاقتصادي والاجتماعي ومساعدتها على تحقيق التنمية المستقلة والمستدامة في وقت مبكر.

ثانياً، نشدد على الحاجة الملحة إلى ضمان سلامة الشعب المالي ومواصلة مكافحة جائحة كوفيد-١٩. كما ينبغي للحكومة الانتقالية وغيرها من أصحاب المصلحة الوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني وحماية النساء والأطفال في مالي.

ثالثاً، ندعو إلى اتباع نهج متسق ومتكامل لمواجهة التحديات الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية في مالي، بما في ذلك ما يتعلق بمعالجة آثار تغير المناخ. وينبغي تنظيم المزيد من حلقات العمل والحلقات الدراسية لبناء القدرات والدورات التدريبية للنساء والشباب على التنمية المستدامة. ومن الضروري كذلك أن تتخذ جميع الأطراف إجراءات حاسمة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً والآثار المزرعة للاستقرار الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

رابعاً، ندعو إلى دعم ومواصلة تنفيذ خطة تكييف البعثة المتكاملة من أجل تعزيز قدرة البعثة على نشر القوات في جميع أنحاء مالي. ونشدد، علاوة على ذلك، على أهمية إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها من القوات المسلحة المالية، ولا سيما في الشمال. ومما لا غنى عنه أن تستمر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل في تلقي الدعم اللازم للاضطلاع بمهامها.

وأخيراً، نعيد تأكيد دعمنا لجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي في تيسير عملية الانتقال وتعزيز الاستقرار في مالي.

ونثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص، التنظيف، وأفراد الأمم المتحدة من المدنيين والنظاميين لالتزامهم بالسلام والاستقرار في مالي، لا سيما في هذا الوقت العصيب جداً.

**السيد يورغنسون** (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لعمل بعثة الأمم

الدول الأعضاء الأخرى في الترحيب بالجهود الهائلة التي يبذلها قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحقيق الاستقرار في الحالة ومنع العنف، ودعمها. وكذلك نرحب بإعلان رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي صدر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر بشأن مالي.

كما نشيد بجهود البعثة المتكاملة، ولا سيما تلك التي تبذل لتعزيز قدراتها على الإنذار المبكر والاستجابة السريعة. ونرحب بالدعم المستمر الذي تقدمه لحكومة مالي في استجابتها لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وإعادة نشرها للوحدات المعاد تشكيلها من القوات المالية في شمال مالي. ونحيط علماً كذلك بالتقدم المحرز في المرحلة الاستدراكية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مالي.

غير أنه ما زال يساورنا قلق إزاء الحالة الأمنية، ولا سيما في وسط مالي، بسبب الإرهاب والعنف القبلي. فقد زاد عدد الهجمات الإرهابية على المدنيين وحفظه السلام وقوات الأمن في شمال ووسط مالي. وتتقدم بأحر التعازي للحكومة ولأسر حفظه السلام الذين فقدوا أرواحهم في الهجمات الإرهابية الأخيرة. ونؤكد من جديد أن هذه الهجمات غير مقبولة ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

إن نجاح عملية الانتقال يتطلب بذل جهود هائلة للتصدي لتحديات من قبيل انعدام الأمن الغذائي والجريمة المنظمة والانتهاكات المرتبطة بانتشار التطرف العنيف والإرهاب وتفشي جائحة كوفيد-١٩. ونود أن نُشير إلى النقاط التالية في ذلك الصدد.

أولاً، نحث الحكومة الانتقالية والأطراف المعنية على تعزيز الثقة المتبادلة، والعمل معاً لتعزيز المصالحة وإجراء انتقال سريع إلى الحكم المدني. ومن المهم كذلك أن تحل خلافاتها من خلال الحوار وأن تحترم اتفاق السلام لعام ٢٠١٥. ويجب كفالة مشاركة المرأة مشاركة هادفة في المراحل المبكرة من العملية السياسية.

المسلحة الأخرى لا يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم محنة المدنيين. وتواصل إستونيا دعم مالي من خلال مختلف المنابر الدولية. وفي الوقت نفسه، من المهم التأكيد على أن السلام الدائم في البلد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المشاركة والتعاون الكاملين بين الأطراف المالية.

وتدين إستونيا بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان في مالي، وندعو السلطات إلى إجراء تحقيقات كاملة ومحاسبة الجناة. وينبغي أن تؤخذ الادعاءات الموجهة ضد قوات الأمن الوطني والسلطات على محمل الجد بشكل خاص. ولا يمكن إيجاد حل دائم إلا على أساس الثقة بين الشعب والحكومة.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى الآخرين في تقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام محمد صالح النظيف على إحاطته القيمة.

في البداية أو أن أقول إن المملكة المتحدة ترحب كثيرا بإنشاء الحكومة الانتقالية التي يقودها مدنيون في مالي. ونشيد بالإجراء الحاسم الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استجابة للأحداث التي وقعت في مالي في آب/أغسطس وبالدور القوي الذي تضطلع به المنطقة دون الإقليمية في دعم التقدم المحرز منذ ذلك الحين.

وفي آخر مرة التقينا فيها لمناقشة مسألة مالي في ١٩ آب/أغسطس، دعت المملكة المتحدة إلى العودة إلى الحكم المدني في أقرب وقت ممكن بغية لمعالجة مشاعر الإحباط لدى الشعب المالي الذي طالت معاناته والاستجابة لها. ولذلك، فإننا نكرر دعوة الأمين العام السلطات الانتقالية إلى أن تتولى مسؤولية تنفيذ اتفاق الجزائر لعام ٢٠١٥ بشأن السلام والمصالحة في مالي. ولا يزال اتفاق عام ٢٠١٥ هو الأساس لبناء الاستقرار والسلام في البلد.

ويسرني أن أسمع من الممثل الخاص النظيف أن إحدى المجموعات الموقعة عليه قد دخلت الحكومة، ويسرني أن أسمع

المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والممثل الخاص، النظيف. وأود كذلك أن أشكر السيد النظيف على إحاطته الممتازة.

تلاحظ إستونيا بشكل إيجابي تشكيل الحكومة الانتقالية في مالي. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان أنها تبدأ عملها وأن تشرع في التحضير للانتخابات المقبلة. ومن المهم الامتناع عن أي تصعيد للتوترات وأن تعمل جميع الأطراف معا. ويجب استعادة سيادة القانون والنظام الدستوري في مالي من دون أي تأخير.

إن دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أساسي في تخفيف حدة التوترات في الأزمة السياسية في مالي. ونشيد بالجماعة لاستجابتها السريعة ومشاركتها المستمرة في دعم استعادة النظام الدستوري في مالي ونرحب بإعلانها يوم الثلاثاء عن رفع الجزاءات.

ما زال اتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي هو الأساس الذي يقوم عليه الحل السياسي والسلام في مالي. وتشجعنا اللهجة الإيجابية التي تتحدث بها الحكومة الانتقالية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، ونحث الأطراف الآن على متابعة وعودها بخطوات عملية.

ولن تكون المهام التي تنتظر الحكومة الانتقالية سهلة لأن العديد من التحديات التي تواجه تحقيق السلام الدائم في مالي لا تزال قائمة. ونحث جميع الأطراف المالية على معالجة مظالم المجتمع بجدية. ومن المهم تنفيذ خطة الإصلاح التي ترمس الحاجة إليها ومعالجة التحديات الهيكلية. وفي هذا الصدد، لا تزال مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة في العمليات السياسية تكتسي أهمية بالغة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التدهور العام للحالة الأمنية في البلد. فتزايد عدد الاشتباكات بين الإرهابيين والجماعات

خامسا، يجب إجراء إصلاحات سياسية وإدارية وانتخابية ومؤسسية للتحضير للانتخابات.

لا أحد منا يتوقع حدوث معجزات في غضون ثلاثة أشهر، ولكنني أعتقد أننا بحاجة إلى أن نرى اتخاذ إجراء بشأن جميع تلك المجالات ودليلا على إحراز التقدم. ونحن هناك لدعم مالي. وستقوم المملكة المتحدة بمتابعة المسألة في نيويورك وباماكو. وسواصل القيام بدورنا. إن إنفاقنا الثنائي في منطقة الساحل يزيد الآن على ١٠٠ مليون دولار سنويا، وهو جهد إنساني في المقام الأول. ومن خلال القنوات المتعددة الأطراف، نساهم بثلاث ٣٩٠ مليون دولار سنويا. وعلاوة على ذلك، ستنشر المملكة المتحدة فرقة عمل استطلاعية بعيدة المدى في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي هذا العام.

وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، أود أن أقول إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته البعثة في ظل ظروف صعبة، بما في ذلك الصعوبات والتحديات التي يمثلها مرض فيروس كورونا. والأساس المنطقي لتكثيف البعثة لزيادة مرونتها وتنقل عملياتها لا يزال قويا. وستظل البعثة، بطبيعة الحال، تضطلع بدور حيوي في دعم تنفيذ جميع النقاط التي أوضحتها للتو. ولكننا سنتطلع إلى السلطات المالية، بطبيعة الحال، وبالدرجة الأولى، بالتعاون مع البعثة المتكاملة، لتنشيط العملية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول مرة أخرى إننا هنا في القاعة لدعم مالي. نحن هنا لدعم شعب مالي وحكومة مالي. نحن هنا لدعم المرحلة الانتقالية في البلد. ولكننا نتوقع أن نرى تقدما ملموسا في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

**السيدة كرافت** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام محمد صالح النظيف على إحاطته وعلى قيادته وقيادة فريقه خلال الأزمة السياسية الراهنة في مالي. ويسرنا كثيرا أن نراه في القاعة اليوم. وأشكره على حضوره هنا.

أن تنفيذ الاتفاق جزء أساسي من مهمة الحكومة الجديدة. ولكن لنكن صريحين - ببساطة لم يحرز تقدم كاف على المسار السياسي منذ عام ٢٠١٥، ولم تأخذ الحكومة السابقة ووزراؤها ولا المجموعات الموقعة التزاماتها بما يكفي من الجدية لتنفيذ ذلك الاتفاق. وفي غضون ذلك، يعاني شعب مالي ويضحي بحفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بأرواحهم.

ولذلك، أود اليوم أن أوجه رسالة واضحة إلى حكومة مالي الجديدة وإلى جميع الموقعين على اتفاق عام ٢٠١٥. ليس هناك وقت لنضيعه. ولا يمكن أن يستمر التهرب من المسؤوليات. ويجب عليهم الآن أن يثبتوا أنهم جادون في تأمين البلد وجادون في توفير ما يحتاج إليه أبناء شعبهم من خدمات، ولا سيما في الشمال والوسط.

وأرى في القاعة اليوم ممثل مالي، وأنطلع إلى الاستماع إليه في وقت لاحق. إنه زميل ممتاز ولديه دائما أشياء مهمة ليقولها. ولكنني أود فقط أن أقول له - وآمل أن يتمكن من إبلاغ حكومته بذلك - إنني آمل أن يتمكن في اجتماعنا القادم من أن يجربنا عن التقدم الموضوعي بشأن المسائل الخمس التالية.

المسألة الأولى هي تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٥. ولا أقصد كلمات عن نية القيام بذلك، بل اتخاذ خطوات فعلية في ذلك الاتجاه. وأود أن أؤيد ما قاله ممثل إستونيا بشأن أهمية مشاركة المرأة.

ثانيا، يجب اتخاذ خطوات ملموسة لإعادة الدولة إلى شمال البلد ووسطه وتقديم الخدمات إلى السكان الذين يعيشون هناك.

ثالثا، إن مرحلة الاستدراكية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن تُستكمل.

رابعا، يجب التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات ضد الإفلات من العقاب.

٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي. ونحث البعثة على مواصلة دعمها للجنة ٢٣٧٤ وفريق الخبراء وتعاونها معها.

وتشير الأحداث الأخيرة بوضوح إلى ضرورة معالجة أوجه القصور الطويلة الأمد في الحوكمة في مالي. وسيتعين على الحكومة الانتقالية أن تفي بالتزاماتها بتحسين الحوكمة ودعم مالي في مسيرتها نحو الحكم الديمقراطي والسلام المستدام. ويجب على مواطني مالي أن يؤمنوا بأن حكومتهم مشروعة ومنصفة ومستعدة لتلبية احتياجاتهم. ويعني هذا ضمان العدالة والمساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن. وبدون ذلك الالتزام فإن من المرجح ألا يتحقق أي قدر من التفاعل الدولي.

ونشيد الآن أكثر من أي وقت مضى بالدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلد. ونتطلع إلى أن تقدم البعثة المتكاملة المساعدة اللازمة إلى مالي في إجراء انتخابات حرة ونزيهة ودعم الحكومة الانتقالية لتحقيق أهدافها المعلنة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر وتوسيع نطاق سيادة القانون. ونتوقع إحراز مزيد من التقدم في جهود الحماية التي تبذلها البعثة في وسط البلد، ولا سيما الاستجابة للإنذارات المبكرة بتوفير الحماية الميمنة للنساء والأطفال. ونتوقع أيضا أن تواصل البعثة جهودها الرامية إلى تيسير عودة وجود الدولة وسلطتها، فضلا عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط البلد، وهي أمور أساسية بالنسبة لاستراتيجية خروج البعثة على المدى الطويل.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن الولايات المتحدة لا تزال شريكا ثابتا للشعب المالي. وزار المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى منطقة الساحل باماكو في الأسبوع الماضي لتأكيد هذا الأمر مع السلطات الجديدة، فضلا عن الإشارة إلى شراكتنا المستمرة مع شعب مالي. وقبل أسبوعين، أعلن الوزير بومبيو عن

تؤدي قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دورا حيويا في استقرار الحالة السياسية الناجمة عن الإطاحة برئيس مالي المنتخب في ١٨ آب/أغسطس. وتدين الولايات المتحدة هذه الأعمال، وقد أوقفت فوراً مساعدتنا الأمنية في مالي رداً على ذلك. ومنذ آب/أغسطس، أحرز التقدم في العودة إلى النظام الدستوري، ولكن اسمحو لي أن أشدد على أن إنشاء حكومة انتقالية في مالي ليس سوى الخطوة الأولى. ونحث الحكومة الانتقالية على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وينبغي أن يكون مجلس الأمن مستعدا لاستخدام الأدوات المتاحة له إذا لم تف الحكومة الانتقالية بالتزاماتها. ولن نقبل بالسيطرة العسكرية على السلطات المدنية أو تأخير الانتخابات أو إجراء انتخابات لا تتمتع بالمصداقية. ولا بد من الإفراج عن المسؤولين السابقين وجميع الآخرين المحتجزين دون إجراءات قضائية. ويجب إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون ١٨ شهرا. ويجب أن تشمل الانتخابات أيضا المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للنساء والمشردين داخليا واللاجئين والشباب والفئات الشمالية المهمشة.

ولا تزال الأحكام الرئيسية لاتفاق الجزائر لعام ٢٠١٥ بشأن السلام والمصالحة في مالي وجبهة فيا يتعلق باستقرار البلد والمنطقة في الأجل الطويل. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تتقيد بالتزامها بالمضي قدما بتنفيذ الإطار، ونأمل أن نرى مشاركة إقليمية مستمرة، بما في ذلك من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما نتوقع من الحكومة الانتقالية أن تكفل مشاركة المرأة بشكل أكبر على جميع المستويات وفي العمليات والمؤسسات التي تدعم تنفيذ اتفاق الجزائر وترصده.

ونذكر جميع الجهات الفاعلة بأن عرقلة أو تأخير تنفيذ الاتفاق سبب للإدراج في قائمة اللجنة المنشأة عملا بالقرار

ذلك الإصلاح الهام لقطاع الأمن، يأتي بين أهم الأولويات. وفي ذلك الصدد، تنظر بلجيكا حاليا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي في طرائق استئناف عمليات بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية وبعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي.

ثانيا، إن من الأهمية بمكان أن يستمر تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأرحب بالبيانات التي أدلى بها ممثلو مالي في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، يجب استمرار مكافحة الإرهاب ودعم التنمية. وأود أن أذكر بأن مكافحة الإرهاب واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة يشملان أيضا تعزيز شرعية الدولة. ويمكن تعزيز ذلك عن طريق مكافحة الإفلات من العقاب بحزم، فضلا عن العزم على احترام حقوق الإنسان في جميع الحالات. ومن المؤكد أن نشر تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي سيساعد على الشروع في الإصلاحات والإجراءات الجنائية على حد سواء. وبالمثل، أشجع شركاءنا في مالي على أن يتوصلوا إلى اختتام ناجح للتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن ضد المدنيين. ويجب أن يؤدي ذلك إلى المحاكمة. وفي ذلك الصدد، فمن المؤسف للغاية أنه لم تُعقد حتى الآن محاكمات للمتهمين بارتكاب جرائم ضد حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة.

ثالثا، لا تزال الحالة في وسط مالي مصدرا للقلق العميق. وندعو إلى إعادة نشر الدولة التي تم إصلاحها في أقرب وقت ممكن وأن تضطلع بدورها القانوني في حماية مواطنيها. ويزداد عدد مليشيات الدفاع عن النفس والإرهابيين لأسباب عديدة مثل انعدام الأمن والعدالة والتعليم، وفرص العمل الجيدة قبل كل شيء، بما في ذلك للشباب. وفي ذلك الصدد، أود أن أعنتم هذه الفرصة لأشيد بعمل البعثة المتكاملة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى.

وأنتقل بهذا إلى نقطتي الرابعة. ونأسف لقلة عدد النساء اللائي عُيِّن في الحكومة الجديدة بالرغم من أن التشريع المالي

تقدّم حوالي ١٥٢ مليون دولار لمساعدة المرشدين بسبب النزاع في منطقة الساحل، من بينهم ٥٤ مليون دولار تقريبا لمالي.

**السيد كريديلكا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** أولا، أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على الجهود التي بذلتها الرئاسة الروسية لمجلس الأمن لتمكيننا من استئناف جلساتنا في القاعة.

أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، الوزير النظيف، على إحاطته. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكره وأشكر جميع موظفي الأمم المتحدة في مالي على جهودهم الدؤوبة في ظروف كثيرا ما تكون صعبة وخطيرة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن بلجيكا تواصل توفير قوات متخصصة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ويوجد حاليا ٩٥ فردا عسكريا يتعاونون تعاوننا وثيقا مع شركائنا الألمان. وتعدّ خدمة الجنود البلجيكين في مالي اليوم تحت العلم الألماني مثلا جيدا على وحدة اتحادنا الأوروبي. وسأتناول خمس نقاط في بياني.

أولا، أدانت بلجيكا استيلاء الجيش على السلطة في ١٨ آب/أغسطس. وتواجه مالي تحديا إضافيا في كفاحها للخروج من الأزمة المتعددة الأبعاد التي تؤثر عليها وعلى المنطقة. ومن الإيجابي أن استجابت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بطريقة فورية وحاسمة، مما أسفر عن آخر التطورات التي نرحب بها. إن تعيين رئيس مديني ورئيس للوزراء، فضلا عن تشكيل حكومة لتنفيذ الميثاق الانتقالي الذي نشر الآن، خطوتان هامتان على طريق العودة إلى النظام الدستوري. وكذلك يعدّ إطلاق سراح المسؤولين المحتجزين منذ ١٨ أغسطس/آب خطوة في نفس الاتجاه. وهي بادرة إيجابية.

وتتمنى بلجيكا للسلطات الانتقالية كل النجاح في عملها وتأمل أن تتمكن من تلبية تطلعات الشعب المالي. وبلدي على استعداد لدعمها في الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في الميثاق. وأرى أن تنظيم انتخابات ذات مصداقية في غضون ١٨ شهرا وإجراء الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، بما في

سيتيح لمالي بداية جديدة. ويجدوننا وطيد الأمل في ألا تخذل السلطات الجديدة مواطنيها.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، النظيف، على إحاطته. فقد أوضح بجلاء الأسباب الجوهرية لما حدث: فقدان ثقة المواطنين في الأطراف السياسية الفاعلة. وأعتقد أن من المهم أن تستعيد القيادة الجديدة ثقة المواطنين فيها. وقد شدد السفير الإستوني للتو على أهمية أن تستعيد القيادة الجديدة ثقة الشعب ومعالجة مظالمه. تحقيقا لهذا الغرض، فإن من الضروري تشكيل حكومة شاملة. وكما قال زميلي البلجيكي وآخرون، فهذه بداية سيئة حقا أن يكون هناك ٢١ رجلا وأربع نساء فقط في تشكيل حكومة مالي الجديدة الذي يصادف الشهر الخامس والعشرين لإعلان بيجين والذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لماذا لا يفهم القادة أنه يجب أن يكون هناك عدد مقدر - بنسبة ٥٠ في المائة أو على الأقل ٣٠ في المائة من النساء في الحكومة في مثل هذه المراحل الانتقالية كي تكون الحكومة شاملة للجميع وتلبي تطلعات المواطنين. وأدعو إلى ضرورة التشديد على أهمية أن تكون الحكومة شاملة للجميع. وهذا يعني أن يجري قادة المرحلة الانتقالية نقاشاً مع المجتمع المدني والمنظمات النسائية والشباب والفنانين والناس من جميع مستويات المجتمع.

وفيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة في مالي، لم يدع زميلي الفرنسي وزملاؤه في الاتحاد الأوروبي والزملاء الآخرون شيئاً يقال. هناك خريطة طريق واضحة وينبغي تنفيذها.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن أيضاً، من المهم أن يستمر ذلك، وقطاع العدالة هو الأساس. وينبغي لقطاع العدالة أن ينجح. فالإفلات من العقاب ليس خياراً. وإذا كنت تريد استعادة ثقة الشعب، فيجب محاسبة أولئك الذين ارتكبوا جرائم. وإلا فإن ذلك لن ينجح.

وأود أن أؤكد من جديد لسفير مالي التزام ألمانيا تجاه بلده. نحن جهة مساهمة رئيسية بالقوات. ونقدر تقديراً كبيراً

ينص على تعيين ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الوزارات. فالمشاركة الفعالة للمرأة أمر حاسم لنجاح جميع النقاط الثلاث التي ذكرتها أعلاه، ولإيجاد مخرج من الأزمة والتوصل إلى حل طويل الأجل.

أخيراً، أود أن أشدد على أهمية استمرار وصول المساعدات الإنسانية وتعزيزها من أجل الوصول إلى المحتاجين. ولا يزال عدد لا يحصى من الناس يعانون، لا سيما من جراء عدم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن المهم إيصال المساعدة إليهم. وفي ذلك السياق، أود أن ألفت الانتباه إلى مضمون الحديثين اللذين نظمهما النيجر وبلجيكا ومكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية في الشهر الماضي. ويتضح من تلك المناقشات أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم محنة السكان في منطقة الساحل. وسعينا من خلال هذين الحديثين الجانبيين وكذلك الاجتماع الذي عقدته رئاسة النيجر إلى زيادة توعية الجمهور على النطاق العالمي بهذه الكارثة وآثارها. ختاماً، أود أن أؤكد أن بلجيكا ستظل صديقة لمالي بدعمها على طريق تعزيز ديمقراطيتها وأمنها وتنميتها المستدامة.

**السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود بداية

أن أقول أن مجلس الأمن قد عاد إلى داره. وأشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم. وأعتقد أنه لأمر طيب أن عدنا إلى القاعة وأنا نستطيع أن نرى ونتحدث إلى بعضنا بعضاً. وأشكركم جزيل الشكر على مبادرتكم.

فيما يتعلق بمالي، أود أولاً أن أشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وزميلي ممثل النيجر سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على الدور الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية من حيث التفاعل والوساطة. وأود أن أرحب أيضاً بالترتيبات الانتقالية. وكما سبقني إلى ذلك الزملاء، فإن المهم تنفيذ تلك الترتيبات الآن وفقاً للجدول الزمنية وكذلك من حيث الانتقال إلى قيادة مدنية أيضاً. وأعتقد أننا تكلمنا عن أن هذا الانتقال

على ديمقراطيتها وأدائها المجتمع الدولي بشدة، بما في ذلك الجمهورية الدومينيكية.

ويساورنا قلق عميق إزاء الأثر الطويل الأمد لأحداث آب/ أغسطس على كامل سلسلة القضايا التي تؤثر على مالي، والتي تقوض بشكل خطير النظام الدستوري وتخلق فراغاً سياسياً، مما يهدد بزيادة إبطاء تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وجدول أعمال الإصلاح، ويقوض المكاسب التي تحققت ويمزق النسيج الاجتماعي للبلد.

وفي ظل هذه الخلفية الكئيبة، يجب علينا في البداية أيضاً أن نعترف بجهود الوساطة الاستراتيجية والحاسمة التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منذ بداية هذه الأزمة. وفي سياق الواقع السياسي والاجتماعي الحساس في مالي، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن إدانتها الشديدة وطالبت بانتقال سياسي سريع بقيادة المدنيين إلى النظام الدستوري.

إن الأبناء التي تفيد برفع الجزاءات المفروضة على مالي من جانب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي أنباء إيجابية وتكشف عن وجود تفاهم بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لمعالجة المسائل الحاسمة بالنسبة لعملية الانتقال السريعة والناجحة. ويسرنا القرار الذي اتخذته السلطات بالإفراج عن جميع الموظفين المدنيين الذين احتجزوا خلال الانقلاب، كما فعلت بالأمس.

يتطلب الوضع الراهن في مالي وضع مجموعة جديدة من الأولويات وحدوث تطور يكفل العودة إلى النظام الدستوري بأسرع ما يمكن. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نواصل، بالتوازي مع ذلك، التركيز على تنفيذ اتفاق السلام والمطالبة به ودعمه - بدنامية أكبر - بوصفه أكثر الأطر قابلية للتطبيق لمعالجة أكثر المسائل إلحاحاً من أجل السلام والأمن. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال التمكين المتضام للمجتمع المالي كله.

ما قاله زميلي البلجيكي للتو فيما يتعلق بالتعاون الجاري بين بلدان الاتحاد الأوروبي، ولا سيما بلجيكا، في إطار مشاركتنا. إننا ثابتون في مشاركتنا. كما نشجع الحوار السياسي. ونحن مستعدون أيضاً في إطار ما قاله فيليب كريديلكا بخصوص تقديم مشاركة أقوى فيما يتعلق بضباط الشرطة. وسنظل نساهم من خلال المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي وآليات تحقيق الاستقرار. وستقف ألمانيا إلى جانبه. إننا نعرف مدى صعوبة الحالة - ولتغير المناخ تداعيات تزيد من صعوبة العمل - ولكن عيسى كونفورو يجب ألا يخذل شعبه.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر ممثل ألمانيا على ما قاله عنّا، ولكني أود فقط أن أشير إلى أن رحلتنا الطويلة وعودتنا إلى أماكننا قد بدأت في تموز/يوليه خلال الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن، مع جهود ألمانيا للعودة أولاً إلى الأمانة العامة ثم إلى القاعة. ولذلك كان الوفد الألماني رائداً في هذه الرحلة، كما كان الرؤساء اللاحقون، الأمر الذي أيدته جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وأود أن أشكر جميع زملائي في هذه الجلسة، مرة أخرى، على دعمهم لفكرة العودة إلى قاعة مجلس الأمن.

**السيد سينغر وايسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية):** أود أنا أيضاً أن أشكر الرئاسة الروسية على عقد جلسات مجلس الأمن في مكانها المعتاد. كما أشكر كريستوف هويسغن وألمانيا على بدء هذه الرحلة. وأود أن أرحب بسفير مالي. وأود أيضاً أن أهني الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على العمل الكبير الذي أنجزته.

ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، على إحاطته الشاملة التي قدمت في الوقت المناسب بشأن الحالة في مالي. في البداية، نشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على الجهود الجارية في هذا الوقت الحرج. والواقع أن مالي تقف عند منعطف حرج. وقد غرقت أكثر فأكثر في هاوية سياسية عقب أحداث آب/أغسطس، التي أثرت تأثيراً خطيراً

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

إننا ممتنون للممثل الخاص للأمم المتحدة محمد صالح النظيف على إحاطته بشأن الحالة في مالي وعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وكما نرى، في ظل الظروف الراهنة، يجب على مجلس الأمن أن يواصل التركيز على الحالة في البلد.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة في مالي بعد الانقلاب الذي وقع في ١٨ آب/أغسطس. ونؤيد تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار الوطني بأسرع ما يمكن من أجل وضع آليات لإعادة البلد إلى النظام الدستوري.

وقد أحطنا علماً بالقرارات التي اتخذتها السلطات المؤقتة في هذا الصدد، بما في ذلك ميثاق المرحلة الانتقالية وتعيين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. كما أن تشكيل مجلس وزراء يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرحب بإطلاق سراح رئيس الوزراء السابق بوبو سييسي وغيره من كبار المسؤولين الذين اعتقلوا في ١٨ آب/أغسطس. ونتوقع التقيد الصارم بشروط الفترة الانتقالية - ١٨ شهراً - على أن تعقبها انتخابات عامة.

وتتوقف آفاق تحقيق الاستقرار في مالي أيضاً على ما إذا كانت السلطات الجديدة والقوى السياسية الأخرى ستقيد بدقة باتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي. ونأمل أن يخضع ذلك لحوار بناء مع المجموعات الموقعة. وينبغي أن تستمر إصلاحات قطاع الأمن وإصلاحات الحوكمة ويجب أن تؤخذ مصالح جميع سكان البلد، ولا سيما في المناطق الشمالية، في الاعتبار على النحو الواجب.

ويجب ألا تتاح للإرهابيين، الذين يبدو من تصعيدهم للهجمات أنهم يشعرون بارتياح متزايد، الفرصة للاستفادة من المأزق الحالي. وتصيب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يستخدمها المسلحون المدنيين بصورة متزايدة، كما حدث في

ويجب أن تظل مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والهجمات غير النمطية، إلى جانب الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، أولوية إلى جانب معالجة الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان المتدهورة في وسط مالي وشمالها وتعزيز سلطة الدولة في تلك المناطق. وتحقيقاً لتلك الغاية، من المهم المضي قدماً في إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها، وإيجاد فرص اقتصادية لحماية سبل عيش الشعب المالي.

وعلى الرغم من أننا نركز في المدى القريب على المرحلة الانتقالية، يجب علينا أيضاً أن نركز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في مالي ومنطقة الساحل وأن ندرك التحديات الهائلة التي تشكلها جائحة فيروس كورونا. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكفل المشاركة الكاملة الفعالة والهادفة للنساء والشباب على جميع المستويات وفي جميع المجالات، بما في ذلك في تنفيذ اتفاق السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ندعم الآليات المصممة لردع الأفراد الذين يقوضون أو يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، من خلال الجزاءات. ونود أيضاً أن نسلط الضوء على عمل البعثة المتكاملة في زيادة الوعي بالالتزامات المتعلقة بالجزاءات، ونشجع الشركاء الإقليميين على مواصلة تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

وأود أن أشجع البلدان المانحة على زيادة دعمها للمساعدة الإنمائية الرسمية وبرامج تخفيف الديون والبرامج المالية المبتكرة للبلدان الأكثر تضرراً من هذه الجائحة وما خلفته من دمار. وندعو إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى اللقاح وغيره من التكنولوجيا الصحية اللازمة لمواجهة مرض فيروس كورونا على نحو منصف وضمنان توزيعه على جميع البشر على هذا الكوكب. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن دور منظمة الصحة العالمية والبلدان المانحة والقطاع الخاص أساسى لتحقيق هذا الهدف على أساس التعاون والتضامن والعدالة.

المضي قدما في تنفيذ ولايتهم بكفاءة في المناطق الشمالية والوسطى من مالي. ونرحب بالمساعدة المقدمة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال البعثة المتكاملة، ومساعدتها في التصدي لكوفيد-19. وفي الوقت نفسه، نؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين واستعادة السيطرة على المناطق الشمالية وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها تقع على عاتق الماليين أنفسهم.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للظيف على قيادته الفعالة للبعثة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل مالي.

**السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية):** أرحب أيضا بعودة مجلس الأمن إلى قاعدته المعتادة وبأن أول جلسة له هنا تتعلق بمالي. وآمل أن يستمر تحسن الحالة وأن تمتلئ هذه القاعة بممثلي الدول الأعضاء وأن يشاركوا بنشاط في أعمال المجلس.

وأهنئكم تهنئة حارة، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، وأعرب لوفد جمهورية النيجر الشقيق وللسمير أباري عن عميق تقديرنا لعملهم في توجيه أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أعرب عن عميق امتنان شعب مالي لمجلس الأمن وللأمين العام أنطونيو غوتيريش ولجميع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وجميع المنظمات الشريكة والبلدان الصديقة على جهودهم الدؤوبة لمساعدة مالي على التعافي والاستقرار.

تحيط حكومة مالي علما بتقرير الأمين العام قيد النظر (S/2020/952) وأشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي، على الإحاطة الممتازة التي قدمها بشأن آخر التطورات والمستجدات في مالي. كما أحطت علماً

شهر أيلول/سبتمبر، عندما هوجمت حافلة وسيارة إسعاف. ومما يثير القلق بصفة خاصة الحالة في موبتي، التي هي ساحة لهجمات متكررة على الدوريات والقوافل العسكرية. ولا تزال الاشتباكات العنيفة بين الأعراق والقبائل مستمرة في وسط البلد. وتعاني مالي عموماً من زيادة في الاعتداءات وعمليات الاختطاف وتزايد حالات الجنوح والابتزاز والسرقات، فضلاً عن ارتفاع عدد انتهاكات حقوق الإنسان.

كما إن الحالة الإنسانية في مالي تبعث على قلق بالغ. وقد أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم الحاجة إلى المساعدة الغذائية. ولا تزال المدارس مغلقة والمرافق الطبية مثقلة بالأعباء. ويتطلب ذلك استجابة عاجلة من جانب الوكالات الإنسانية.

ونؤيد جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال الوساطة السياسية في مالي. ونشيد إشادة كبيرة بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبعوثها الخاص إلى مالي، السيد غودلاك جوناثان. وندعو السلطات المالية إلى العمل بصورة وثيقة مع الزملاء في المنطقة. ونرحب بحقيقة أن الخطوات الرامية إلى استعادة الحكم الدستوري أدت إلى رفع القيود التي كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد فرضتها على مالي.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الحالة في مالي عامل رئيسي للأمن الإقليمي. ونتوقع أن تواصل القوات المسلحة المالية المشاركة بصورة كاملة في عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وأن يتم تفعيل القرارات، المتخذة خلال مؤتمر القمة الإقليمي المعقود في نواكشوط، لحفز العمل على مكافحة الإرهاب.

ويجب على باماكو وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تواصل بجميع الوسائل تعاونهما الوثيق وأنشطتهما المنسقة. ويجب على حفظة السلام

الجزائر. ويحدد ميثاق المرحلة الانتقالية أيضا الهيئات المسؤولة عن إنجاح العملية الانتقالية.

وهكذا، ووفقا للميثاق، عينت هيئة انتخابية جامعة السيد باه نداو رئيسا للمرحلة الانتقالية ورئيسا للدولة والسيد أسيمي غويتا نائبا للرئيس في ٢١ أيلول/سبتمبر. وقد أدى الرئيس ونائب الرئيس للفترة الانتقالية اليمين الدستورية في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

وفي وقت لاحق، عين رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة، السيد مختار عواني رئيسا للوزراء في المرحلة الانتقالية ورئيسا للحكومة. وقد شكلت الحكومة، التي تتألف من ٢٥ عضوا يمثلون طائفة من وجهات النظر الوطنية، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ولا بد لي من أن أؤكد هنا على الدخول الملحوظ لأربعة ممثلين للحركات الأربع الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي في الحكومة، بمن فيهم ممثلان عن تنسيقية الحركات الأروادية واثنان من ائتلاف الجماعات المسلحة. وفي السياق نفسه، سيتم قريبا إنشاء مجلس وطني انتقالي يتكون من ١٢١ عضوا يضم أصحاب المصلحة من جميع طبقات المجتمع المالي.

لقد أحرزنا تقدما كبيرا في فترة قصيرة من الزمن بغية معالجة الشواغل التي أثارها المجلس. فلدينا - عقب الانقلاب بوقت قصير - رئيس انتقالي ورئيس وزراء وحكومة وخارطة طريق يجب أن تنفذ على مدى ١٨ شهرا من العملية الانتقالية.

ويمكنني أن أؤكد، فيما يتعلق بتحقيق السلام في البلد، إطلاق سراح شخصيات مدنية وعسكرية بالأمس كانت قد اعتقلت واحتجزت فيما يتصل بأحداث ١٨ آب/أغسطس.

وبالنظر إلى السياق الحالي في مالي، يبدو لي من الأهمية بمكان أن أؤكد مجددا لجميع شركائنا أن سلطاتنا الوطنية لا تزال مصممة على احترام جميع الالتزامات الوطنية والدولية التي تعهدت بها مالي بحرية، وفقا لمبدأ استمرارية الدولة.

وأود هنا أن أكرر التأكيد بشكل لا لبس فيه في ذلك الصدد على تصميم السلطات الانتقالية على مواصلة التنفيذ

بعناية برسائل ومناشادات وتعليقات أعضاء المجلس. وأتعهد بأن أنقلها بأمانة إلى السلطات الانتقالية في مالي. وأود الآن أن أشاطركم بعض التعليقات والملاحظات بشأن تقرير الأمين العام وآخر التطورات في مالي.

كما يشير تقرير الأمين العام باقتدار وكما ورد في العديد من البيانات التي أدلى بها اليوم، اتسمت الفترة قيد الاستعراض بمشاكل اجتماعية واقتصادية واضطرابات اجتماعية وسياسية في مالي، مرتبطة بتدهور الحالة الأمنية في البلد ومشاكل في الحوكمة، والتي تفاقمت بسبب أزمة ما بعد الانتخابات التشريعية. وقد تم إنهاء المظاهرات الشعبية العديدة التي نجمت عن ذلك بتدخل عسكري في ١٨ آب/أغسطس، أقر استقالة رئيس الجمهورية وسبق ذلك استقالة الحكومة وحل الجمعية الوطنية.

وهكذا، نشأت "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب" التي أخرجت على الفور مشاورات مع جميع الجهات المعنية في مالي من أجل الاتفاق معا على هيكل وأساليب العملية الانتقالية في مالي. وفي هذا الإطار، عقدت مشاورات وطنية في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر في باماكو، مكنت ممثلي جميع مكونات البلد من إجراء تشخيص صارم لأوجه القصور في نظامنا الديمقراطي بغية تحقيق الإصلاحات السياسية والمؤسسية اللازمة لإصلاح الدولة في مالي.

وفي نهاية هذه العملية التشاركية والشاملة للجميع، اعتمد الميثاق وخارطة طريق للمرحلة الانتقالية. وتتعلق المهام الرئيسية التي أسندت إلى المرحلة الانتقالية بإعادة الأمن وتعزيزه في جميع أنحاء الإقليم الوطني؛ وإنعاش الدولة وتهيئة الظروف الأساسية لإعادة إنشائها؛ وتعزيز الحكم الرشيد؛ وإصلاح النظام التعليمي؛ واعتماد ميثاق للاستقرار الاجتماعي؛ والشروع في الإصلاحات السياسية والمؤسسية والانتخابية والإدارية؛ وتنظيم انتخابات عامة من أجل نقل السلطة إلى السلطات الشرعية؛ وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي انبثق عن عملية

أن السلطات الانتقالية ملتزمة التزاما كاملا بإرساء الأسس لإعادة بناء مالي. ولا بد لي أيضا أن أقول بكل تأكيد أن النجاح الذي تحقّق في هذه الفترة الحاسمة يتوقف كذلك على مستوى الدعم الدولي للخروج من الأزمة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكر السلطات الانتقالية والشعب المالي الحار لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الجهود الدؤوبة التي بذلوها لدعم مالي في الخروج من الأزمة. فقد كانت جهودهم محورية، ولن ينساها شعبنا على الإطلاق. وكذلك أرحب برفع الجزاءات المفروضة على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي خطوة إيجابية للغاية بالنسبة للشعب المالي.

كما أشكر الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمة الدولية للفرانكفونية وجميع شركائنا الثنائيين الذين دعمونا في هذا الوقت العصيب.

وأشيد كذلك بالعمل الرائع لنساء ورجال البعثة المتكاملة منذ عام ٢٠١٣، لعملمهم إلى جانبنا وتحت القيادة القديرة للسيد محمد صالح النظيف في ظل ظروف أعرف أنها ليست سهلة، بل صعبة للغاية وخطيرة في كثير من الأحيان، بعيدا عن أسرهم وبلدانهم. وأكرر الإعراب عن امتنان السلطات الانتقالية وشعب مالي لعملية برخان التي تقودها فرنسا وبلبلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة ولجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم المتواصل الرامي إلى التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة المالية.

وأختتم بياني بتحية قوية بصفة خاصة لجميع ضحايا الأزمة المالية - وأكرر جميع الضحايا - سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين - أجانب أو ماليين - الذين قتلوا أثناء أداء واجبهم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥

الدؤوب لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. فخطاب تنصيب رئيس المرحلة الانتقالية دليل على ذلك، ووجود ممثلي الحركات الموقعة على الاتفاق في الحكومة، كما سبق وأشرت، دليل واضح جدا على إرادة الأطراف المالية في إيلاء اهتمام خاص لتلك المسألة الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت سلطات المرحلة الانتقالية كذلك بضمان احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء التراب الوطني، ولا سيما في سياق مكافحة الإرهاب، وفقا للالتزامات مالي الدولية، بما في ذلك من قبل قوات الدفاع والأمن المالية.

ولا يسعنا أن نغفل هنا عن ذكر البعد الإقليمي لعدم الاستقرار في منطقة الساحل. فقد وصلت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الآن إلى مستوى مشجع إلى حد ما من التفعيل، والنتائج التي تم التوصل إليها هامة جدا. وستسمح لنا الفرصة في الشهر المقبل لمشاركة المجلس تفاصيل عن القوة المشتركة. غير أن القوة لا تزال بحاجة إلى أن ترى الوفاء بوعود الدعم التي قطعها شركاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل المساعدة على توطيد العمل الذي تقوم به القوة في الميدان.

وأود هنا أن أردد النداء الذي وجهه الأمين العام ورؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تأييدا لولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وللتمويل القابل للتنبؤ والمستدام للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق الأمم المتحدة.

إن عملية الاستقرار المستدام في مالي تمر بمنعطف حرج. فهذه فترة حاسمة للسلام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. ويتوقف النجاح في ذلك المجال أولا وقبل كل شيء على الوحدة المقدسة للقوات المالية لإنقاذ بلدنا، ويمكنني أن أؤكد للمجلس